الطاري في الاستعمال لا بحسب الوضع وانما خص الامر والماضي
لان اسماء الافعال مبنية لمشابهتها فعل الامر او الماضي
ولو كانت بمعنى المضارع لاعربت فأفٍّ واوّهْ بمعنى تضجرت
وتوجعت لا شائبين لا بمعنى اتضجر واتوجع وابن مالك
يجيز كون اسم الفعل بمعنى المضارع فيجعل افّ بمعنى اتضجر
واوّه بمعنى اتوجع ويرى ان سبب بنائها ليس ما ذكر بل
مشابهة الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل
للعوامل قال الرضي ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت
لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك
الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع ثم قيل لا حظ
لها من الاعراب لوقوعها موقع المجزوم منه وهو الامر والماضي وهذا
مختار الرضي وقيل هو مصدر فمحلها على المصدرية قال الرضي
وليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية وقيل هي مبتدأ
ما بعدها من المرفوع الظاهر كما في هيهات زيد والضمير
المقدر كما في صه ساد مسد الخبر اي مستغنى عنه كما استغنى
في اقائم الزيدان لما كان بمعنى ايقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل

اذ المقصود من المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو
حاصل في اقائم الزيدان فكذا ما نحن فيه واختاره ابن الحاجب
هذا الوجه قال لان اسم الفعل اسم مجرد عن العوامل اللفظية
فوجب ان نحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك
اقائم الزيدان قلت لكن هذا يفضي الى فساد تعريفه للمبتداء
بانه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية والصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الالف الاستفهام رافعة لظاهر فان هذا ليس شيئا مما ذكره
فلا يكون التعريف منعكسا وتنقسم اسماء الافعال الى مرتجل
من اول ومنقول كبعلبك بمعنى الزم واليك بمعنى تنح ومكانك
بمعنى اثبت وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ ووراءك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم فهذه كلها عندهم اسماء ا
لافعال منقولة لانها مستعملة قبل ذلك لغير معنى اسم الفعل وكان
عليه سؤال ذكرته في شرح التسهيل وهو ان ما الملجئ لهم
الى ان جعلوا بعض هذه الظروف اسماء افعال وهلا جعلوها
ظروفا على حالها ولم يخرجوها عن بابها ويكون العامل مقدرا اي
اثبت مكانك وتاخر وراءك وتقدم امامك وخذ عندك وانما
يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بينه وبين الفعل

مستعملة

Copyright © King Saud University